

كلمة رئيس الجامعة في حفل تخريج
برنامج "إدماج معايير النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي"
2012/5/2

معالي وزيرة شؤون المرأة ريحة ذياب،،،
الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني فرودي
مورنينج،،،
السادة الحضور الكرام ،،،

أرحب بكم في هذه المناسبة الطيبة وأشكر حضوركم، ويشرفني أن أشارككم اليوم حفل
تخريج برنامج إدماج معايير النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي، وهو برنامج
مشترك نفذ بالتعاون بين معهد الحقوق في الجامعة ووزارتي الحكم المحلي والمرأة.
لقد كان هذا البرنامج ثمرة شراكة حقيقية بين الجامعة والوزارتين في إطار تعزيز الحكم
الرشيد وسيادة القانون وإدماج قضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتمكين
المرأة وتفعيل دورها في عمل المؤسسات الفلسطينية.

فعلى مدى عام تقريبا تم تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي الذي استهدف
الموظفين والموظفات في قطاع الحكم المحلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
وكانت مشاركة قطاع الحكم المحلي فعّالة وعلى درجة عالية من الاهتمام والرغبة في
الاستفادة من الفعاليات المختلفة التي تضمنها البرنامج، وخصوصا التدريبية منها، وقد
شاركت في البرنامج (163) هيئة محلية، من بينها (140) في الضفة الغربية و(23) في
قطاع غزة، فيما بلغ عدد موظفي قطاع الحكم المحلي المشاركين (345) شخصا، من
بينهم (265) في الضفة الغربية و(80) في قطاع غزة، في خمس عشرة محافظة وهي
القدس ورام الله وغزة وأريحا والخليل وبيت لحم ونابلس وسلفيت وقلقيلية وطولكرم وجنين،
وشمال غزة والوسطى وخانيونس ورفح.

إننا نفخر دوماً بما تقدمه جامعة بيرزيت وبالأخص نشاطات وبرامج معهد الحقوق في تدريب الكوادر وصياغة التشريعات المختلفة وتقديم الاستشارات اللازمة والخدمات البحثية لدوائر الجامعة والمؤسسات المختلفة. فقد شكل معهد الحقوق مركزاً مهماً للمعلومات والتشريعات القانونية، بالإضافة إلى الندوات والمؤتمرات التي تناقش موضوعات قانونية على مستوى القانون الوطني والقانون الدولي.

والجدير بالذكر أن جامعة بيرزيت تدرس بجدية توسيع وتعزيز العون الفني الذي تقدمه لوزارة الحكم المحلي وللبلديات المختلفة ولوزارة شؤون المرأة سعياً إلى تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة في إطار بناء مؤسسات دولة فلسطين المستقلة.

استكمالاً لهذا البرنامج التدريبي المشترك، سيتم التركيز في المرحلة الثانية، التي ستطلق هذا الشهر، على تنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة ومن أهمها العمل على مراجعة موازنات الهيئات المحلية وتطويرها من منظور النوع الاجتماعي، وتطوير دراسات قانونية تحلل قوانين الهيئات المحلية من منظور النوع الاجتماعي، والعمل على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في خطط الوزارة والهيئات المحلية، بالإضافة إلى تدريب مدربين وغير ذلك.

ختاماً أتقدم بالشكر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والحكومة الإسبانية على دعمهما الدائم.